A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.53
22 November 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس السيد غاربا (نيجيريا)

- خطاب السيد زين العابدين بن علي ، رئيس الجمهورية التونسية

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٨] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا

../..

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64403/A ٢٤٣٧ض

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية

(د) تقارير الامين العام

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(و) مشروع مقرر (A/44/L.25)

- الإخطار الوارد من الامين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الامم المتحدة [٧]

- برنامج العمل

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠ .

خطاب السيد زين العابدين بن علي ، رئيس الجمهورية التونسية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب رئيس الجمهورية التونسية .

اصطحب السيد زين العابدين بن علي ، رئيس الجمهورية التونسية ، إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ، باسم الجمعية العامة ، أن أرحب بفخامة السيد زين العابدين بن علي ، رئيس الجمهورية التونسية ، في الأمم المتحدة وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس بن علي (تونس) : يسعدني أن أتوجه إلى مجلسكم الموقر بفائق التحية والتقدير ، وأن أعرب لكم ، بهذه المناسبة ، عن مشاعر الإكبار التي تكنّها تونس ، على الدوام ، لمنظمة الأمم المتحدة ، ولجهودها المحمودة من أجل تحقيق مطامح الانسانية قاطبة إلى الرقي والأمن والسلام .

وإن اضطلاع نيجيريا برئاسة هذه الدورة لمما يبعث فينا مشاعر الارتياح ، لما فيه من تقدير لمكانتها المرموقة ، ومن اعتراف بدور افريقيا الايجابي في ترسيخ مبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، وتحقيق أهدافها ، وخدمة قضايا السلام .

يشهد عالمنا اليوم تحولات كبرى ، ستطبع الحياة الدولية بسمات جديدة بارزة ، وتدعم جو الوفاق الدولي الذي بدأ يسود المجتمع الأممي ، وما يوفره من مناخ ملائم ساعد بقدر وافر على تطويق النزاعات الاقليمية والتدرج بها نحو الحلول المنشودة ، مما يبشر بأن المجموعة الدولية بدأت بعد تجارب مريرة ، بل دامية أحيانا ، تتلمس طريقها نحو الرشد والتعقل .

وفي رأينا أن أبرز مظاهر هذه التحولات ما نشهده اليوم من تقلص في حدة الصراعات الايديولوجية التي كانت ، في الماضي القريب ، مصدرا مباشرا للعديد من التوترات والنزاعات وما صحب ذلك من معاناة ومآس للعديد من شعوب العالم . وقد تولد

عن هذه التطورات المهمة في العلاقات الدولية مناخ منعش كان خير حافز إلى فتح مجال رحب أمام الانسانية للتأمل في مسيرتها بكل تبصّر وحكمة .

ومن من شك أن التقدم التكنولوجي السريع ، وبخاصة في مجال الاعلام والاتصال ، قد ساهم بقسط وافر في تقليص المسافات ، ورواج الأفكار ، وتقريب الشعوب بعضها من بعض ، وإزالة بعض ما بينها من تناقضات . وهو ما يوفر للمجموعة الدولية المزيد من التضامن ، ويساعدها على تفادي النكسات التي تهدد الانفراج الدولي الذي نعتبره ، جميعا ، مكسبا لشعوبنا يمكنها من صرف كل الجهود إلى العمل التنموي .

وفي هذا المجال ، إن منظمة الأمم المتحدة هي أنسب إطار وأمثل أداة لدعم هذا التمشي ، وتوجيه مساره في الوجهة السليمة ، طبقا للأهداف التي ما انفكت المنظمة تعمل جاهدة من أجل تحقيقها طيلة نصف قرن .

وإننا مستبشرون اليوم ، باستعادة المجموعة الدولية لثقتها بالعمل الأممي ، وبإدراكها أنه لا حل للمشاكل الدولية إلا بتطبيق المبادئ الواردة في الميثاق الأممي التي تعهدت باحترامها كل الدول الأعضاء .

وإذا كنا نشعر اليوم بارتياح بالغ لتدرج قضية شعب جنوب افريقيا نحو الحل ، بإعلان استقلال ناميبيا في المستقبل القريب ، بفضل تضافر جهود المجموعة الدولية ، والمنظمة الاممية ، فإننا نتابع ، ببالغ القلق والالم ، ما يتعرض اليه الشعب الفلسطيني المناضل من قمع وتعسف ، في كفاحه المشروع ضد قوى البغي والاحتلال ، التي تعمد ، بشتى الاساليب ، إلى إخماد جذوة الانتفاضة ، ورفضها المتعنت لكل مساعي السلم ، والقرارات الاممية .

ومن هذه القضايا التي تستأثر باهتمامنا الاوضاع السائدة في جنوب افريقيا ، نتيجة إصرار نظام الاقلية الحاكمة على انتهاج سياسة التفرقة العنصرية البغيضة ، رغم بعض المؤشرات التي نرجو أن تشكل ، بحق ، انطلاقة جدية نحو قيام نظام ديمقراطي ، يأخذ بالاعتبار إرادة الاغلبية ، ضمن المسار الطبيعي للتاريخ .

لقد وجدت تونس ، دوما ، في منظمة الامم المتحدة خير سند لها ، زمن الكفاح التحريري ، وفيما قدّمته أجهزتها المتخصصة من دعم متواصل لمجهودنا الانمائي . ونحن إذ نذكر ذلك بالتقدير والعرفان ، نؤكد تعلقنا الثابت بميثاق المنظمة وأهدافها .

وقد أسهمنا ، بدورنا ، في دعم جهود المنظمة ، في مناسبات عديدة ، وخصوصا في القارة الافريقية ، حيث شاركنا فعلا ، في عمليات السلام الاممية بالكونغو ، منذ الستينات ، ونسهم حاليا ، في دعم مسيرة الاستقلال في ناميبيا ، البلد الافريقي الشقيق . وسنبقى دوما على استعداد تام لمساندة الامم المتحدة في عملها الدؤوب ، من أجل نصرة قضايا الحق والعدل في العالم .

انطلاقا من التزامنا الواعي بالقيم والمبادئ ، التي تدعو اليها منظمتنا الاممية ، والرامية إلى تحقيق طموحات الشعوب في الانعتاق والكرامة بادرنا بإدخال اصلاحات جوهرية ببلادنا ، غداة تغيير السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الذي تم في كنف الشرعية الدستورية ، واستجابة لنداء الضمير والوطن .

وانسجاما مع المبادئ التي أعلناها في ذلك التاريخ ، سعينا ، بكل حزم ، إلى اقامة نظام سياسي ، يمكّن المواطن التونسي من حقه الطبيعي في المشاركة في صنع مصيره ، وبناء مستقبله ، في ظل الديمقراطية والحرية ، وتكافؤ الفرص ، ضمن توجه

واضح المعالم ، بين الاهداف ، يرمي إلى إرساء دولة القانون والمؤسسات ، وصيانة حقوق الانسان . ومن ذلك بخاصة تصديقنا غير المشروط على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة .

وإنه لشرف أثيل أن وقع الاختيار على تونس لتكون مقرا للمعهد العربي لحقوق الانسان . فهي أمانة ومسؤولية نضطلع بها ، بكل اقتناع واخلاص . وسنعمل على دعم نشاط هذه المؤسسة واشعاعها ، لتمكينها من أداء رسالتها السامية ، على الوجه الاكمل .

مثلما سعينا لتكريس القيم الحضارية ، والهوية الاصيلة لشعبنا ، حرصنا على أن تتسع المصالحة ، لتشمل محيطه الجغرافي ، بإشاعة جو من الوئام والصفاء بين الشعوب المغاربية ، مهّد لقيام اتحاد المغرب العربي ، استجابة لتطلعات أجيال متعاقبة ، ومواكبة لما يشهده العالم حاليا من تجمعات اقليمية ، ضمن تحولاته الكبرى .

وإن قيام اتحاد المغرب العربي يمثّل ، في تصورنا ، عملا منسجما مع التزامنا بما تدعو اليه منظمة الامم المتحدة ، التي ترى في تجمع الدول المتجانسة ، على المستوى الاقليمي ، عاملا يقرب الشعوب بعضها من بعض ، ويضفي حركية متجددة على العلاقات الدولية ، على أساس التعايش والتعاون ، والمصالحة المشتركة . وهي نفس المبادئ التي نعتمدها ، في علاقتنا مع دول البحر الابيض المتوسط ، كي يبقى دوما بحيرة سلم وتعاون ووئام .

كما أن ما نبذله من جهود ، في الهيئات الدولية والتجمعات الاقليمية ، مثل جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، انما يندرج ضمن توجهات الامم المتحدة ، لاننا نعتبرها المنبر الامثل للإنسانية قاطبة ، بحكم ما تتميز به من شمولية ومصداقية ونفوذ أدبي واسع .

إيمانا بأن الانفراج والوفاق لن تكون لهما الثمار المرجوة إلا بإرساء تعاون دولي عادل نزيه ، بين كل الامم ، فقد جعلت منظمتنا من الميدان الاقتصادي محورا أساسيا لنشاطها ، داعية إلى اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، عبر قراراتها التي تترجم عن وعي تام عمق الهوة بين مختلف الشعوب ، وانعكاساتها المحتملة على السلم الدولي .

وقد تسنّى لتونس ، غداة الاستقلال ، أن تتبين ، عبر مسيرتها الانمائية ، مدى تأثير العالم المصنّع ، في انطلاقة النمو ، بمختلف مظاهره . وهو أمر يتطلب ، في اعتقادنا ، اصلاحات جوهرية ، في العوامل الخارجية المؤثرة في مسيرة التنمية ، كالسياسات الحمائية ، وتدهور شروط التبادل ، إلى جانب تفاقم المديونية ، والتدفق السلبي للموارد المالية ، وبالتالي تضاؤل الموارد المرصودة لإنماء بلدان الجنوب ، وبخاصة في قارتنا الافريقية .

لذلك فإن بلدان الشمال مدعوة بإلحاح إلى تجاوز عمليات الترميم الظرفية ، واعادة هيكلة الاقتصاد العالمي ، بصورة جذرية ، تكفل حقوق بلدان الجنوب ، لأن مستقبل الدول الصناعية ذاتها مرتبط ، إلى حد كبير ، بالأوضاع الاقتصادية في العالم الثالث .

ونحن إذ نأسف لضعف الإرادة السياسية الكافية لدى بعض الجهات ، فإن ذلك لن يثنينا عن مواصلة مساعينا ، آملين أن تفضي الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة ، المخصصة لدفع عملية التنمية ، إلى تصورات مستقبلية جريئة لآفاق العلاقات بين الشمال والجنوب .

وإننا إذ رحبنا في الإبان ، بالقرارات المتعلقة بتخفيف ديون بعض البلدان النامية ، ندعو ، مجددا ، إلى عقد ندوة دولية للنظر في قضية المديونية ، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية البلدان المدينة ، دون استثناء . إذ لا مبرر لإقصاء البلدان ذات الدخل المتوسط عن هذه التسهيلات ، خصوصا بعد الجهود المضنية التي بذلتها لإدخال اصلاحات هيكلية على اقتصادياتها ، بغية انجاح مخططاتها الانمائية ، والوفاء بالتزاماتها ، بالاعتماد أساسا على قدراتها الذاتية .

وإننا لا نزال نحفز الهمم إلى ضرورة معالجة الأوضاع النقدية العالمية التي تقوم عقبة منيعة دون تحقيق طموحاتنا المشروعة في النمو والتقدم ، سواء كان ذلك بالمبادرات المباشرة ، على غرار المقترحات التي توجهنا بها إلى قمة تورنتو ، ومن خلال اسهامنا في أعمال قمة بلغراد لدول حركة عدم الانحياز ، أو في نطاق مساعينا ، ضمن المجموعات الدولية المعنية .

إن العالم الثالث لا تعوزه اليوم الطاقات البشرية ، ولا الموارد الطبيعية ، مما يوفر لنا فرصا حقيقية لبناء اقتصادياتنا على الصعيد الوطني ، ولإرساء تعاون أفقي بين بلدان الجنوب . غير أن ذلك لا يقوم ، في اعتقادنا ، بديلا عن الحوار والتعاون مع دول الشمال . بل يبقى وسيلة ناجعة لاستغلال مواردنا وطاقاتنا أمثل استغلال بالاعتماد على قدراتنا الذاتية .

لئن كان الوفاق الحاصل بين الدولتين العظميين من أهم أسباب الانفراج ، فإن الأمل يحدونا في أن يعم جو هذا الانفراج العلاقات الدولية كافة ، وأن يضمن التكفل أكثر فأكثر بمصالح الدول النامية التي ساهمت ، بدورها ، بقسط وافر في إرساء دعائمه ، وتعمل اليوم جاهدة على ترجمته على صعيد الواقع .

وكنا قد استبشرنا ، في حينه ، بالاتفاق الحاصل بين المعسكرين حول الحد من سباق التسلح . ورأينا فيه بادرة ايجابية لنزع شامل وكامل لوسائل الرعب والدمار التي تستنفد مبالغ ضخمة وطاقات هائلة . وإننا لنعرب ، اليوم ، عن أملنا الوطيد في أن توظف هذه الموارد لدفع عملية التنمية وإسعاد البشرية .

وبقدر ما نعرب عن ارتياحنا وتعلقنا بالوفاق الدولي وما بعثه في النفوس من أمل ، فإنه لا يغيب عنا ما يكتنف عالمنا الحالي من مخاطر حقيقية أو كامنة ، لا بسبب القضايا المزمنة التي لم تجد طريقها بعد الحل ، أو لاختلال التوازن الاقتصادي العالمي فحسب ، بل وكذلك بسبب التقدم التكنولوجي الهائل . وأعني بذلك تدهور أوضاع البيئة ، وتلوث المحيط وما ينذر به من كوارث مدمرة ، علاوة على انتشار الأوبئة الخطيرة ، والآفات الاجتماعية المختلفة .

وفي اعتقادنا أن هذه القضايا والمخاطر لن تتسنى معالجتها بنجاعة ، إلا بإضفاء روح من التضامن والوعي الجماعي على العلاقات الدولية ، وبضبط خطة واضحة في إطار مشروع حضاري شامل ، يدعم أجواء الانفراج والوفاق . ولتحقيق هذه الغاية ، فإننا نجدد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي ، بإشراف الأمم المتحدة ، لبحث قضايا التنمية والبيئة .

ولعل الظروف سانحة اليوم لأن نتوجه اليكم ، من على هذا المنبر ، بنـــداء للتفكير معا في إبرام عقد للسلم والتقدم في نطاق الامم المتحدة ، يضم بلدان الشمـال والجنوب ، ويقوم على السلام والعدل ، وتعزيز سبل التعاون وفق نظرة متجددة ، ومبـادئ سامية ، تفتح أمام الانسانية آفاقا واعدة .

ونحن على ثقة تامة بأن منظمتنا الاممية قادرة ، بما لها من خبرة واسعـــة ، ومكانة مرموقة ، على انجاز هذا المشروع الحضاري الطموح ، بعد ما حققت العديد مـــن المكاسب ، على درب تصفية الاستعمار ، وتدرجت بالنزاعات نحو الحلول المنشودة . وقـــد كان للسيد الامين العام خافيير بيريز دي كوييار في كل ذلك دور متميز جلب له الإكبـار والتقدير .

أحييكم أطيب تحية ، وليكن رائدنا جميعا العمل معا ، من أجل عالم أفضل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ، أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية تونس على بيانه الهام الذي أدلى به على التو .

اصطحب السيد زين العابدين بن علي ، رئيس جمهورية تونس ، إلى خارج قاعـــة الجمعية العامة .

البند ٢٨ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/44/22 و Corr.2)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلـى جنوب افريقيا (A/44/44)

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/44/47)

(د) تقارير الامين العام (A/44/533 ، A/44/555 و Corr.1 ، A/44/556 ، A/44/698)

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/44/709)

(و) مشروع مقرر (A/44/L.25)

الرئيس (ترجمـــة شفويـــة عـــن الانكليزيـــة) : بعـــد التشـــاور مع رؤســـاء المجموعات الاقليمية ، تنظر الجمعية العامة الآن في مشروع مقرر يتعلق بتنظيم الـــدورة

الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، ويرد في الوثيقة A/44/L.25 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر A/44/L.25 ؟

اعتمد مشروع المقرر A/44/L.25 .

البند ٧ من جدول الاعمال

الإخطار الوارد من الامين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الامم المتحدة (A/44/528 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أمام الجمعية العامة مذكرة من الامين العام صدرت باعتبارها الوثيقة A/44/528 و Add.1 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتلك الوثيقة ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نختتم بذلك نظرنا في البند ٧ من جدول الاعمال .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم الجمعية أنه بناء على طلب المقدمين ، يؤجل النظر في البند ١٥٥ المدرج في جدول الاعمال ، والمعنون "إطار بديل افريقي لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي" إلى تاريخ لاحق يعلن عنه فيما بعد .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠